Reconstructing Grammatical Debates through Ellipsis Transformation: A Study in Light of Dialectical Pragmatics

Researcher: Zahraa Hussein Aboud
University of Basrah / College of Arts
E-mail: pgs.zahraa.abbod@uobasrah.edu.iq

Prof. Dr. Arafat Faisal Al-Manna
University of Basrah / College of Arts
E-mail: arafat.abdul-wahhab@uobasrah.edu.iq

Abstract:

This study addresses an important social and academic phenomenon—grammatical debate, which has played a significant role in shedding light on various grammatical issues and topics discussed among scholars and grammarians. The study aims to collect and analyze grammatical debates through the lens of dialectical pragmatics theory introduced by Frans van Eemeren and Rob Grootendorst. By applying the reconstruction transformations specified by dialectical pragmatists, specifically the ellipsis transformation, this study seeks to eliminate extraneous annotations and repeated text that lie outside the core resolution of disagreements. The research examines several grammatical debates involving groups of grammarians who strive to reach a mutually agreeable solution—or, at times, an unresolved outcome.

Key words: dialectical pragmatics, debates, grammatical debates, ellipsis.

إعادةُ بناءِ المُناظرات النَّحويَّة بتحويل الحذف
دراسةٌ في ضوءِ التَّداوليَّة الجَدليَّة(*)

الباحثة: **زهراء حسين عبود** **أ.د. عرفات فيصل المنَّاع**

جامعة البصرة / كلية الآداب

E-mail: arafat.abdul-wahhab@uobasrah.edu.iq E-mail: pgs.zahraa.abbod@uobasrah.edu.iq

المُلخَّص:

تتناول هذه الدراسة ظاهرة اجتماعية وعلمية مهمة وهي(المُناظرة النَّحويَّة)، التي كان لها دور بارز في إظهار جانب من القضايا والمسائل النَّحويَّة التي يتم تداولها بين العلماء والنحويين.

وتهدف الدراسة إلى جمع المُناظرات النَّحويَّة وتحليلها في ضوء النظرية التَّداوليَّة الجَدليَّة التي جاء بها فرانز فان إيمرن وروب غروتندورست، بتطبيق تحويلات إعادة البناء التي حددها التَّداوليُّون الجَدليُّون وتحديدًا تحويل(الحذف)على هذه المُناظرات، حيث يُمكّننا هذا التحويل من التخلص من الحواشي والنصوص المكررة، التي تقع خارج حل الخلاف في الرأي، وهذا يفترض الوصول إليه في هذا البحث الذي بين أَيدينا، الذي تم تطبيقه على عدد من المُناظرات التي تقوم بين جماعة من النحويين حول قضية ما، يسعون جاهدين إلى الوصول إلى حلٍّ يرضي الطرفين، وربما العكس.

الكلمات المفتاحية: التَّداوليَّة الجَدليَّة، المُناظراتُ، المُناظراتُ النَّحويَّةُ، الحذف.

* بحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة:(**المُناظراتُ النَّحويَّةُ حتى نهايةِ القرنِ الرَّابعِ الهجريِّ/ دراسةٌ في ضوءِ التَّداوليَّة الجَدليَّة**).

المُقدمة :

إنَّ المُناظرة النَّحويَّة مُناظرة موضوعها النحو، وهي ثمرة من ثمار تطور الحضارة العربية والإسلامية، وأَسلوب من أَساليب الحوار، وهي من وسائل التعبير عن الدرس النحوي، فكانت تُمثِّلُ حقيقة الحركة الواقعية اللُغوية والنَّحويَّة التي شهدتها مدينتا البصرة والكوفة، وهي من أَهم معاهد العلم، وكان للمناظرات النَّحويَّة الدور البارز في إظهار بعض المسائل والقضايا النَّحويَّة التي يتم تداولها بين العلماء والنحويين، ونحن اليوم نُلاحظ وجود العديد من العلماء النحويين الذين تحفل سيرتهم بالمُناظرات النَّحويَّة؛ لإلمامهم بأَدوات الجدل والمُناظرة، ورغبة بعضهم في إظهار ما يمتلكه من قدرة على المناقشة والجدل والخوض في المسائل النَّحويَّة المُختلفة.وكان للمناظرات النَّحويَّة أَهمية كبيرة في توضيح بعض المسائل النَّحويَّة والوقوف على ما تقتضيه كُل مسأَلة، ومن هذه المُناظرات ما جرى بين سيبويه والكسائي في مجلس يحيى البرمكي من المُناظرة المشهورة(المسأَلة الزنبورية) التي تدور حول إحدى القضايا النَّحويَّة المهمة[١].

وللمناظرات النَّحويَّة ثروة لُغوية ونحوية كبيرة تنشأ نتيجة للمسائل المختلفة بين العلماء وما يُثار فيها من قضايا لُغوية ونحوية، ووجهات نظر مختلفة توضح مسأَلة معينة من المسائل اللُغوية أَو النَّحويَّة وتحاول معالجتها، إذ يقول الطنطاوي:((إنَّ المُناظرات تصير حيث يصير العلم وحيث يصير العلماء، فحب الغلبة جبلى في الإنسان في مظاهر الحياة المختلفة، فكيف العلم هو أنبل الغايات وأسمى المقاصد؟ نعم إذا كان مبعث المُناظرات محضر العلم فحبذا الغرض والمطلب، لكنَّها فيما نحن فيه قد شيبت بالعصبية فكانت حربًا ضروسًا غير أَنَّها محمودة المغبة على كل حال لما تسفر عنه من نتائج القرائح المكنونة، فما نعمت اللغة وغنيت إلَّا من هذا السجال العلمي و (عند الصباح يحمد القوم السرى)))[٢].

ويرى الدكتور عبدالحسين المبارك أَنَّ المُناظرات النَّحويَّة كانت هادئة في بداية الأَمر ثم تطورت وكانت ساخنة ومفعمة بالجدل، وهذا ما يمثله قوله:((لقد بدأت المُناظرات هادئة جادة، وانتهت ساخنة مفتعلة ، فبدايتها زمن الخليل والرؤاسي كانت من أجل إرساء القواعد والاصول النَّحويَّة التي تنفع الدارسين، أما نهايتها فكانت إحراز النصر بأية وسيلة كانت، ففوز أحد الفريقين أو المتناظرين غلبة لمذهب على آخر ، وفشل المناظر اندحار مدرسة بكاملها))[٣] .

وضعَ الباحثان الهولنديان فرانز فان إيمرن وروب غروتندورست في رحاب جامعة امستردام البذور الأُولى لِما يُسمى اليوم بالتَّداوليَّة الجَدليَّة، التي تُعنى بإعادة بناء الخطاب الحجاجي بالاستعانة بنظرية أَفعال الكلام لسيرل ومبادئ جرايس، وتحديد العناصر التي تسعى لحل الخلاف في الرأَي بين الأَطراف المشاركة في النقاشِ النقدي.

وتَتَمثَّلُ نقطة الانطلاق في التَّداوليَّة الجَدليَّة بضرورة أَنْ تكون المُناظرة مبنية على قصد راسخ لدى المشاركين بأَنْ يتعاونوا فيما بينهم لحل الخلاف في الرأي، ولكي يتحقق ذلك لابد من انسحاب الطرف

الذي تتصف حججه بالضعف، وعلى صاحب الشكوك أَنْ يعرض عن شكوكه إذا أَفلت الحجاج عنها، هذا ما تتطلبهُ الحالة الجيدة التي تم تحديدها وفق نموذج النقاش النقدي(٤).

وتدعو التَّداوليَّة الجَدليَّة إلى ضرورة الاهتمام بالإجراءات التي تُؤدي النتيجة المتوخاة، والتي يمكن الوصول إليها عن طريق حل الخلاف في الرأي على أُسس معقولة، وهذا لا يتم إلا باتباع قواعد النقاش النقدي المُتفق عليها، وهذا الأَمر يتعلقُ بوجود نموذج حجاجي معياري(٥).

وقد صاغ التَّداوليُّون الجَدليُّون مجموعة من التحويلات التي تمكننا من إعادة بناء الخطاب الحجاجي بطريقة منهجية، وهذه التحويلات هي:الحذف، والإضافة، والاستبدال، والتبديل(القلب المكاني)، إذ نستطيع إعادة بناء النصوص على وفق هذه التحويلات بطريقة تُمكننا من فهمها وتحليلها بصورة أبسط وأواضح ممَّا هي عليه، فضلًا عن أنَّ هذا النوع من التحويل يجعل عملية سير حل الخلاف في الرأي أَيسر.

ومن هذه التحويلات، تحويل الحذف، وهو التحويل الذي يمكننا من حذف النصوص التي تقع خارج حدود حل الخلاف في الرأي، وحذفها لا يعرقل عملية سير حل الخلاف في الرأي بل على العكس من ذلك تجعله أكثر سهولة ويسرًا، ويُخلصُنا تحويل الحذف من الحواشي، والنصوص المكررة، والمقاطعات الخارجية(٦).

تحويل الحذف:

يقتضي هذا النوع من التحويلات حذف كل أَجزاء الخطاب أَو النص التي لا ترد في حلّ الخِلاف في الرأي المطروح في إعادة بناء النص وفق التحويلات التي صاغها التَّداوليُّون الجَدليُّون(٧).

ولا تُؤخَذ بعين الاعتبار المعلومات الضمنية أَو غير الأَساسية بالنسبة إلى الهدف من التحليل في هذا النوع من التحويلات. إِذْ يُحذف كل جُزء من الخطاب أَو النص لا يكون وارداً في ضمن حلّ الخِلاف في الرأَي: الاستطرادات، والتعليقات الجانبية، والمقاطعات التي ترتبط بأَمور أَخرى، وما شابه ذلك من التكرارات التي تمسُّ الرسالة بصيغة مُختلفة، وإِنْ لوحظت وفحصت بدقة يتم تجاهلها هي أيضًا(٨).

الخلاف في مسألَة جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر:

تعد هذه المسألة واحدة من المسائل المهمة في النحو العربي التي اختلف النحويون فيها، ولم يكُن هذا الخلاف بين نحويي المدارس المختلفة فحسب؛ بل بين نحويي المدرسة الواحدة وهذا ما تتميز به هذه المسألة من غيرها.

الحال هو اسم نكرة منصوب يُبين هيأَة صاحبه، نحو: جاءَ زيدٌ راكبًا، وجاء الطالبُ باكيًا وغيرها، والأَصل في الحال أَنْ تتأَخر عن صاحبها؛ كونه يُمثِّل الصفة وصاحبها الموصوف إِلَّا أَنَّ النحويين اختلفوا في ذلك، فذهب سيبويه (ت١٨٠هـ) إلى كون هذا أَكثر ما يكون في الشعر وهذا ما يدل عليه قوله:((وهذا

كلام أكثر ما يكون في الشعر وأقل ما يكون في الكلام. وأعلم أنه لا يقال قائمًا فيها رجل، فإن قال قائل: أجعله بمنزلة راكباً مر زيدٌ، وراكبًا مرَّ الرجلُ، قيل له: فإنه مثله في القياس، لأَن فيها بمنزلة مَرَّ، ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل، لأَن فيها وأَخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل، وليس بفعلٍ، ولكنهن أَنزلن منزلة ما يستغنى به الاسم من الفعل. فأجره كما أجرته العرب واستحسنت. ومن ثم صار مررت قائمًا برجلٍ لا يجوز، لأَنه صار قبل العامل في الاسم، وليس بفعلٍ، والعامل الباء. ولو حسن هذا لحسن قائمًا هذا رجل))[٩] .

أَمَّا المبرد (ت٢٨٥هـ) فيقول: ((وتقول: مررتُ راكبًا بزيدٍ إذا جعلتَ الحال لكَ. فإن جعلتها لزيدٍ لم يستقمْ لأَن العامل في زيدٍ الباء، ولكن لو قلت: ضربت قائماً زيدًا – كان جيدًا لأَيِّكما جعلت الحال ، وكذلك رأيتُ راكبةً هندًا))[١٠].

وهذا ما ذهب إليه ابن السراج (ت٣١٦هـ) أَيضًا في قوله: ((وتكون الحال من المجرور كما تكون من المنصوب إن كان العامل في الموضع فعلًا، فتقول: مررتُ بزيدٍ راكبًا، فإن كان الفعل لا يصل إلا بحرف جر، لم يجز أَن تقدم الحال على المجرور إذا كانت له، فتقول: (مررت راكباً بزيد إذا كان راكبًا) حالًا لكَ، وإن كان لزيد، لم يجز، لأَن العامل في(زيد) الباء، فلما كان الفعل لا يصل إلى زيدٍ إلا بحرف جر لم يجز أَن يعمل في حاله قبل ذكر الحرف))[١١].

وذكر ابن عقيل(ت٧٦٩) ((مذهب جمهور النحويين أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف فلا تقول في (مررتُ بهندٍ جالسةً) مررت جالسةً بهندٍ . وذهب الفارسي، وابن كيسان، وابن بَرْهَانَ، إلى جواز ذلك، وتابعهم المصنف؛ لورود السماع بذلك))[١٢].

وذكر السيوطي(ت٩١١)((وعلّلوا المنع بأَن تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه، فحقه إذا تعدّى لصاحبه بواسطة أَن يتعدّى إليه بتلك الواسطة، لكن منع من ذلك خوف التباس الحال بالبدل)) [١٣].

وذكر في موضع آخر:إنَّ الأَصل في الحال التأَخير عن صاحبها، ويجوز تقديمها عليه، كما يجوز ذلك سواء كان مرفوعًا أَم مجرورًا بحرف زائد نحو ما جاء عاقلًا من أَحدٍ وكفى معينًا بزيدٍ، أَو أَصلي[١٤]، نحو: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَةً لِلنَّاسِ﴾ [١٥].

عند إعادة بناء هذه المُناظرة التي جرت بين الكسائيِّ (ت١٨٩هـ)، وهو((أَبو الحسن عليٌ بن حمزة الأَسديُّ الكوفيُّ))[١٦]،واليزيدي (ت٢٠٢هـ)، وهو((أَبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدي النحوي))[١٧]، بحضـرة المهديِّ ، حول قضية تقديم الحـال على صاحبها المجرور بحرف جر المتمثِّلة في هذا القـول: (مررتُ حجامًا برجلٍ) فالكسائيُّ يُجيز ذلك ويمنعه اليزيدي. على وفق التحويلات التي صاغها التَّداوليُّون الجَدليُّون يتضحُ لنا أَنَّ بعض النصوص غير واردة في ضمن إجراءات حل الخلاف في الرأي، لذلك فإن حَذْفُها لا يُؤثر في سير حل الخلاف في الرأي بين الأَطراف المشاركة في النقاش النقدي، منها ما نقله

راوي الخبر قائلًا:((**أَبُو زَيْدٍ عُمَرُ بْنُ شَبَّةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو إسحاق إبراهيم بْنُ الْحَرِيشِ قَالَ : سَأَلَ الْفَضْلُ بْنَ الرَّبِيعِ الْفَرَّاءَ مَرَّةً فَقَالَ: مَنْ أَعْلَمَ أَبُو مُحَمَّدٍ أَوْ الْكِسَائِيُّ ؟ فَقَالَ الْفَرَّاءُ: عَافَى اللَّهُ أَبَا مُحَمَّدٍ ، أَبُو مُحَمَّدٍ رَجُلٌ عَاقِلٌ ، وَالْكِسَائِيُّ الْكِسَائِيُّ : اسْمُهُ وَصَوْتُهُ، لَمْ نَلْقَ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنْهُ**)) [١٨].

من النص الذي نقله لنا راوي الخبر يتضح لنا أَنَّ الحوار الذي جرى بين الفضل والفراء قبل البدء بالمُناظرة والذي تمثل في السؤال الذي وجهه الفضل للفراء:(مَنْ أَعْلَمَ أَبُو مُحَمَّدٍ أَوْ الْكِسَائِيُّ؟) يبدو لنا أَنَّ هذا الحوار لا دخل له بالقضية الجوهرية التي جاءت من أَجلها هذه المُناظرة التي تتمثل في تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر؛ لذلك يفضل حذف هذا النص كونه لا يؤثر في عملية النقاش، إذ يُفضل، وفق التحويلات التي صاغها التَّداوليُّون الجَدليُّون في مرحلة إعادة بناء النصوص، التخلص من كل النصوص التي لا دخل لها في خطوات حل الخلاف في الرأي كونها تقع خارج نطاقه.

وكذا النص الآخر الذي نقله لنا راوي الخبر، قائلًا:((**قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : فَلَقِيتُهُ فَقُلْتُ : يَا دَبَاغُ إِنَّمَا سُئِلْتَ عَنْ تَزْكِيَتِي أَوْ عِلْمِي . قَالَ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ ، الْمُعَذِرَةُ. إِلَيْكَ ، وَاَللَّهِ مَا تَعَمَّدْتَهُ . فَقُلْتُ لَهُ : وَيْحَكَ فَضَحْتُ الْكِسَائِيَّ فِي تِسْعِ مَسَائِلَ خَطَأَتُهُ فِيهَا بَيْنَ يَدَى الْمَهْدَي**))[١٩].

يظهر في هذا النص بصورة واضحة وجلية استياء اليزيدي من إجابة الفراء الذي فضل الكسائي عليه بقوله (والكسائيُّ الكسائيُّ:... لم نلقَ أَحدًا أَعلم منه) إِلَّا أَن الفراء يُجيبه معتذرًا بأن ما ذهب إليه لم يكن متعمدًا فيه، ويعلق اليزيدي على قوله قائلًا: ويحك فضحت الكسائيّ في تسع مسائل خطّأَتهُ فيها أَمام المهدي. فهذا النص يُفضل حذفه أَيضًا على وفق التحويلات التي صاغها التَّداوليُّون ال في نظريتهم هذه من أَجل إعادة بناء النصوص.

مسأَلة حد الفاعل والمفعول به:

تعد هذه المسأَلة واحدة من المسائل التي أَدت إلى حدوث خلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. والفاعل هو اسم مرفوع تقدمه فعل مبني للمعلوم، ويدل على من قام به، نحو: ذهبَ زيدٌ، ونامَ خالدٌ.

يرى ابن السراج:((الاسم الذي يرتفع بأَنَّه فاعل هو الذي بنيته على الفعل الذي بني للفاعل. ويجعل الفعل حديثًا عنه مقدمًا قبله كان فاعلًا في الحقيقة أَو لم يكن كقولك: جاءَ زيدٌ ومات عمرو، وما أَشبه ذلك، ومعنى قولي: بنيته على الفعل الذي بني للفاعل أَي: ذكرت الفعل قبل الاسم، لأَنَّك لو أَتيت بالفعل بعد الاسم لأَرتفع الاسم بالابتداء، وإِنَّما قلت على الفعل الذي بُني للفاعل، لأفرق بينه وبين الفعل الذي بُني للمفعول إِذْ كانوا قد فرقوا بينهما فجعلوا(ضَرَبَ) للفاعل مفتوح الفاء، و(ضُرِبَ) للمفعول مضموم الفاء مكسور العين وقد جعل بينهما في جميع تصاريف الأَفعال ماضيها ومستقبلها وثلاثيها ورباعيها وما فيه زائد منها فروق في الأَبنية))[٢٠].

وذهب الزمخشري (ت٥٣٨هـ) إلى أنَّ الفاعل هو:((ما كان المُسْنَدُ إليه من فعل أَو شبهه، مقدمًا عليه أَبدًا؛ كقولك:(ضَرَبَ زيد)، و(زيدٌ ضارب غلامه) ، و(حَسَنٌ وجهه). وحقه الرفع، ورافعه ما أَسند إليه))[٢١].

وذكر الأَنباري(ت٥٧٧) في أَسراره معرّفًا الفاعل بأَنَّه:((اسم ذكرته بعد فعل، وأسندت ذلك الفعل إليه، نحو:(قامَ زيدٌ، وذهبَ عمرو) فإن قيل: فلِم كان إعرابه الرفع وقيل: فرقاً بينه وبين المفعول))[٢٢].

وذكر السيوطي في كتابه: همع الهوامع، فقال: الفاعل ((ما أَسند إليه عامل مُفَرّغ على جهة وقوعه منه، أَو قيامه به. فالعامل يشمل الفعل نحو قامَ زيدٌ وما ضمّن معناه كالمصدر، واسم الفاعل، والصفة المشبهة، والأمثلة، واسم الفعل والظرف والمجرور والمفرغ يخرج نحو:﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣]. وقولنا على جهة وقوعه منه : كضَربَ زيدٍ، وقيامه به: كمات زيد))[٢٣].

حد المفعول به:

ذهب الزمخشري إلى أنَّ المفعول به:((هو الذي يقع عليه فعل الفاعل في مثل قولك:(ضَرَبَ زيدٌ عمرًا) و(بلغتُ البَلَدَ). وهو الفارقُ بين المتعدي من الأفعال وغير المتعدي. ويكون واحدًا فصاعدًا إلى الثلاثة. ويجيء منصوبًا بعامل مضمر مستعمل إظهاره، أو لازم إضماره. قال الشارح: قد تقدم القول: إن المصدر هو المفعول في الحقيقة، فإذا قلت: (قامَ زيدٌ)، و(فَعَل زيدٌ قيامًا) كانا في المعنى سواء))[٢٤].

وذكر الأنباري:((إن قال قائل: ما المفعول؟ قيل: كل اسم تعدى إليه فعل. فإن قيل: فما العامل في المفعول؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك، فذهب أَكثرهم إلى أَنَّ العامل في المفعول هو الفعل فقط، وذهب بعضهم إلى أَنَّ العامل فيه الفعل والفاعل معًا؛ والقول الصحيح هو الأول، وهذا القول ليس بصحيح، وذلك لأن الفاعل اسم ، كما أن المفعول كذلك))[٢٥] .

ونُقل في شرح الكافية عن ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ): ((المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل ، نحو : ضربتُ زيداً وأعطيت عمراً درهماً))[٢٦] .

وكذا هذه المُناظرة التي جرت بين ضِرار(ت١٩٠هـ)، وهو((ضِرار بن عَمْرو الغطفاني قاضٍ من كبار المعتزلة))[٢٧]، والنَّظام (ت٢٢١هـ) أَو (ت٢٣١هـ)، وهو((أَبو إسحاق إبراهيم بن سيَّار بن هانئ البلخي))[٢٨]، والكسائي بحضرة الرشيد حول مسأَلتين: الأَولى حسابية سنترك ذكرها؛ لبعدها عن عنوان هذهِ الدّراسة، والثانية نحوية تمثَّلت في سؤال ضِرار للكسائيِّ:(قال: ما حد الفاعل والمفعول به؟)، فالكسائيّ ذهب إلى كون حد الفاعل الرفع، والمفعول به النصب، وهذا ما يوافق القاعدة العامة، واعترض عليه ضِرار؛ لأَنَّه لم يقلْ أَنَّ من المفعولين من إذا لم يسمَ فاعله كان مرفوعًا، وهو يقصد نائب الفاعل، ويبدو أَنَّ ضِرار غايته تخطأت الكسائيَّ فحسب. عند النظر إليها على وفق التحويلات التي صاغها التَّداوليُّون الجَدليُّون يتضح لنا أن بعض النصوص غير واردة ضمن حل الخلاف في الرأي لذلك يفضل حذفها ومنها

ما نقله راوي الخبر قائلًا: ((**وَقَرَأَ بِخَطِّ أَبِي سَعِيدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَلِي الْيَزْدَادِيِّ اللُّغَوِي الْكَاذِبِ فِي كِتَابِ جَلَاءِ الْمَعْرِفَةِ مِنْ تَصْنِيفِهِ قِيلَ : اجْتَمَعَ إبراهيم النَّظَّامُ وَضِرَارُ بَيْنَ يَدَي الرَّشِيدِ ، فَتَنَاظَرَا فِي الْقَدَرِ حَتَّى دَقَّتْ مناظرتهما فلم يفهمهما، فَقَالَ لِبَعْضِ خَدَمِهِ وَمَنْ يَثِقُ بِهِ وَيَرْضَى بِرَأْيِهِ : أَذْهَبْ بِهَذَيْنِ إِلَى الكِسَائِيِّ حَتَّى يَتَنَاظَرَا بَيْنَ يَدَيْهِ ثُمَّ يُخبرك لَمَنِ الْفَلجُ مِنْهُما ، فَلَمَّا صَارا فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ قَالَ إبراهيم النَّظَّامُ لِضِرَارٍ : أَنتَ تَعْلَمُ أَنَّ الْكِسَائِي لَا يُحْسِنُ شَيْئًا مِنَ النَّظَرِ ، وَإِنَّمَا مُعَوَّلُهُ عَلَى النَّحْوِ وَالْحِسَابِ ، ولكن تُهيء لَهُ مَسْأَلَةَ نَحْوٍ ، وَأُهّيء ، لَهُ مَسْأَلَة حِسَابٍ فَنَشغَلهُ بِهِمَا ، لأنا لا نَأْمَنُ إِنْ يَسْمَعَ مِنَّا مَا لَمْ يَسْمَعْهُ وَلَمْ يَبْلُغْهُ فَهْمُهُ أَنْ يَنسُبَنَا إِلَى الزَّنْدَقَةِ**))[٢٩].

فهذا النص يَقع خارج إطار حل الخلاف في الرأي ولا يمت إلى القضية الجوهرية التي تدور حولها هذه المُناظرة بأَي صلةٍ؛ لذلك فإن الخلاف في الرأَي لا يعرقل عملية النقاش النقدي بين الأَطراف المشاركة في هذا الحوار بل، على العكس من ذلك، حذفه يؤدي إلى مرونة في توصيل القضية التي تقوم عليها هذه المُناظرة، وحل الخلاف في وجهات النظر بين الأَطراف المشاركة في النقاش.

ويَتَمثَّل هذا المبدأ أَيضا بقول راوي الخبر الذي نقله عن إبراهيم قائلا:((**قَالَ لَهُ إبراهيم : أَسْأَلُكَ – أَصْلَحَكَ اللَّهُ – عَنْ مَسْأَلَةٍ مِنْ الْحِسَابِ : قَالَ : قُلْ... فَأَحْسَنَ الْعِبَارَةَ عَنْهُمَا وَحَسَنَ أُمُورُهِمَا ، فَأَمَرَ لَهَا بِجَائِزَةٍ سَنَيَةٍ وَصَرَفَهُمَا**)) [٣٠].

إِذْ يُفضل حذف هذا النَّص؛ كونه خارجًا عن مراحل حل الخِلاف في الرأَي وحذفه لا يؤثر في القضية الجوهرية التي تدور حولها هذه المُناظرة بل، على العكس من ذلك، حذفه يجعل المُناظرة أَكثر مرونة، ويُخلصها من الحشو.

مسأَلة تقديم مرفوع اسم الفاعل:

اسم الفاعل هو اسم مشتق من الفعل المبني للمعلوم ويدل على من قام بالفعل أَو اتصف به. ويصاغ اسم الفاعل من الثلاثي على وزن(فَاعِل)، نحو: كاتب، وعامل، وناجح، ومن غير الثلاثي بإبدال حرف المضارع ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر، نحو: مُجاهِد، ومحتاِل وغيرها. واسم الفاعل يعمل عمل فعله أي لا بد له من معمول.

وقع الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة في حقيقة اسم الفاعل، فقد جعل البصريون اسم الفاعل في قسم الأسماء؛ لذلك وضعوا شروطا لعمله؛ لأن الأسماء غير عاملة في الأصل، فاسم الفاعل عندهم ليس فعلًا، وما يدل على ذلك تقسيمهم للفعل((وأما الفعل فأَمثلة أخذتْ من لفظِ أَحداث الأَسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقعْ، وما هو كائن لم ينقطعْ فأَمَّا بناء ما مضى فذَهَبَ وسَمِعَ ومَكُث وحُمِدَ. وأَمَّا بناءُ ما لم يقعْ فإِنَّه قولك آمرًا : اذهَب واقتُلْ واضرِبْ، ومخبراً : يَقْتُلُ ويَذْهَبُ ويَضْرِبُ ويُقْتَلُ ويُضْرَبُ .

وكذلك بناء ما لم ينقطعْ وهو كائن إذا أَخبرت))[٣١] ، ويرى البصريون أَنَّ اسم الفاعل يعمل إذا كان متقدمًا فقط؛ كونه يشبه الفعل والفعل عندهم لا يعمل إذا كان متأخرًا، وما يدل على ذلك ما ذكره النحويون ومنهم سيبويه: ((هذا باب من اسم الفاعل (الذي) جَرَى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى ، فإذا أردت فيه من المعنى ما أَردت في يَفْعَلُ كان نكرةً منوّنا وذلك قولك: (هذا ضارِبٌ زيدًا غدًا). فمعناه وعمله مثل هذا يَضْرِبُ زيدًا(غدًا). فإذا حدثت عن فعل في حين وقوعِه غير منقطع كان كذلك وتقول: (هذا ضاربٌ عبدَ الله الساعةَ) ، فمعناه وعمله مثل (هذا) (يَضربُ زيدًا الساعةَ) وكان (زيد) ضاربًا أَباك، فإنَّما تُحدّث أيضًا عن اتصال فعل في حال وقوعه. وكان مُوَافِقًا زيدًا ، فمعناه وعمله كقولك: كانَ يضربُ أَباك، ويوافق زيدًا . فهذا جرى مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منونًا)) [٣٢].

وهذا ما ذهب إليه ابن السراج بقوله: ((اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل هو الذي يجري على فعله ويطرد القياس فيه، ويجوز أن تنعت به اسمًا قبله نكرة كما تنعت بالفعل الذي اشتق منه ذلك الاسم. ويذكر ويؤنث وتدخله الألف واللام، ويجمع بالواو والنون، كالفعل، إذا قلت يفعلون نحو ضَارِب وآكِل وقاتِل، يجري على: يضرب فهو ضارب ويقتل فهو قاتل، ويأكل فهو آكل)) [٣٣].

أَمَّا الكوفيون فقد جعلوا اسم الفاعل في قسم الأَفعال وأَطلقوا عليه (الفعل الدائم)؛ لذلك لم يضعوا له شروطًا؛ لأَن الأَفعال عاملة في الأصل، ويعد الفراء أَول من اسماه بالفعل ثم تبعه الكوفيون فيما بعد، من ذلك ما جاء في كتابه معاني القرآن في تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾[٣٤] إِذْ يقول:((وإذا كان الفعل يقع على شيئين مختلفين مثل كسوتك الثوب وأدخلتك الدار فابدأ بإضافة الفعل إلى الرجل فنقول: هو كاسى عبد الله ثوباً، ومُدخله الدار. ويجوز: هو كاسى الثوب عبد الله ومدخل الدار زيداً، جاز ذلك لأن الفعل قد يأخذ الدار كأخذه عبد الله فتقول: أدخلت الدار وكسوت الثوب))[٣٥]. وذكر في موضع آخر من الكتاب نفسه في تفسيره لقوله تعالى:﴿خاشَّعًا أَبْصَارُهُمْ﴾[٣٦] ((إذا تقدم الفعل قبل اسم مؤنث، وهو لَهُ أو قبل جمع مؤنث مثل:الأَبصار، والأَعمار وما أشبهها– جَازَ تأَنيث الفعل وتذكيرهُ وجَمْعهُ، وقد أَتى بذلك في هذا الحرف، فقرأه ابن عباس (خاشعًا)))[٣٧] ، إِذْ جعل الفراء(مُخلف، وخاشعًا) في الآيتين السابقتين فعلين دائمين، لا أَسماء، وهذا الفعل أَي الفعل الدائم قسيم للفعل الماضي والمضارع عنده، أَمَّا فعل الأَمر فهو مقتطع عنده من فعل المضارع المجزوم بلام الأَمر، إِذْ يقول:((إِنَّ العرب حذفت اللام من فعل المأَمور المواجه لكثرة الأَمر خاصةً في كلامهم؛ فحذفوا اللام كما حذفوا التاء من الفعل. وأنت تعلم أن الجازم أو الناصب لا يقعان إِلَّا على الفعل الذى أَوَّله الياء والتاء والنون والألف . فلما حُذفت التاء ذهبت باللام وأَحدثت الألف في قولك : اضرب وافرح؛ لأن الضاد ساكنة فلم يستقم أن يستأنف بحرف ساكن، فأدخلوا ألفًا خفيفة يقع بها الابتداء؛ كما قال: (ادّاركوا) . (واثاقلتُم). وكان الكسائي

يعيب قولهم (فلتفرحوا) لأنه وجده قليلًا فجعله عيبًا، وهو الأصل. ولقد سمعت عن النبي صلى الله عليه وسلم أَنَّه قال في بعض المشاهد (لتأخذوا مصافكم) يريد به خذوا مصافكم))[٣٨] .

وقد علل الكوفيون فعليته((بأَنَّه يحملُ ما حمله الفعل من معنى الحدث والزمن، أَمَّا معنى الحدث فليس مما يجعله فعلاً، فكل المشتقات من اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وكذلك المصدر، كلها تحمل معنى الحدث المعجمي من جذر الكلمة، ومع هذا لم يقل أحد بفعليتها، أما دلالته الزمنية فقد أشرنا إلى أَنَّها استلزامية، وليست تضمنية بل مفهومة ذهنياً، إذ لما كان فقد كان زمن وشأنه في ذلك شأن المصدر والمشتقات))[٣٩] .

وفق تحويل الحذف الوارد في المُناظرة التي جرت بين ثعلب ، وهو ((أَحمد بن يحيى بن يزيد الشيبانيُّ (ت٢٩١هـ)))[٤٠]، وابن كيسان (ت٢٩٩هـ)، وهو((أَبو الحسن محمد بن أَحمد بن كيْسَان البغداديُّ النحويُّ))[٤١]، وكان الخلافُ في تقديم مرفوع اسم الفاعل، وفي هذا المثال تحديدًا(مررتُ برجلٍ أَبوه قائمٌ)، فابن كيسان يرى أنَّ:(أَبوه قائمٌ)، مرفوعان، فهما مبتدأ وخبر ولا عمل لقائمٍ في(أَبوه)؛ لأَنَّ اسم الفاعل جرى مجرى الفعل إذا تقدم عمل عمل الفعلِ، وإذا تأَخر عملَ عمل الفعلِ المتأَخر، والفعل لا يرفع ما قبلهُ وكذلك الاسم الجاري مجراه، وثعلب يُجيز عمل اسم الفاعل سواء كان متقدمًا أَو مؤخرًا، كما ويُجيز أَنْ يكون (قائمٌ) خبرًا للمبتدأ وهو(أَبوه) هذا على مذهبكم(ويقصد مذهب مدرسة البصرة)؛ لكون خبر المبتدأ عندكم مخفوضًا يمكن الاستغناء عن هذا النص بحذفه:((**قَالَ أَبُو الْحَسَنِ : فَحَدَّثْتُ أَبَا الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدَ بِمَا جَرَى فَقَالَ : هَذَا شَيْءٌ خَطَرَ لِي فَخَالَفْتُ النَّحْوِيِّينَ ؛ لِأَنَّهُمْ زَعَمُوا أَنَّهُ مِمَّا أَتَى بِهِ امْرُؤُ الْقَيْسِ ضَرُورَةً. ثُمَّ رَأَيْتُهُ بَعْدُ ذَلِكَ قَدْ أَمْلَاهُ**))[٤٢] ؛ لأن حذفه لا يؤثر في سير هذه المُناظرة كونه يقع خارج مراحل الخلاف في الرأي الذي وقع بين ابن كيسان وثعلب.

مسأَلة خبر لا النافية للجنس:

لا النافية للجنس هو مصطلح بصريّ، والكوفيون يطلقون عليه(لا التبرئة)، وهي أداة تستعمل لنفي الحكم نفيًا عامًا عن الاسم الذي يقع بعدها، وتعمل عمل(إنَّ) المؤكدة تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ اسمًا لها، وترفع الخبر خبرًا لها، وتنفي خبرها عن جنس اسمها، وهي لا تعمل إلَّا في النكرات أَي يشترط أَنْ يكون اسمها وخبرها نكرتين وهذا ما وقع الخلاف فيه، فمنهم من ذهب لكونها لا تعمل إلَّا في النكرات ذاكرًا الشواهد في ذلك وهذا مذهب مدرسة البصرة، وآخرون ذهبوا لعملها في النكرات والمعارف وهذا مذهب مدرسة الكوفة، ونحن بدورنا سنعرض رأي المدرستين ونعلق عليه.

ذهب المبرد إلى أَنَّ (لا) لا تعمل إلا في النكرات[٤٣].

وذكر ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) مجموعة من الشروط التي يصح فيها عمل لا النافية للجنس ومنها: تخصيص (لا) بالنكرات معللًا ذلك بأَنَّها تفيد العموم والشمول[٤٤].

وقدم ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) مجموعة من الشروط التي يجب أن تتوافر في لا حتى تكون عاملة ومن بينها أنها تعمل في النكرات فقط فلا يصح عملها إنْ لم تكن كذلك[٤٥] .

ويَمَثَّل مبدأ الحذف في هذه المُناظرة التي جرت بين المازني (ت٢٤٩هـ)، وهو((بكر بن محمد أَبو عثمان المازنيُّ النحويُّ))[٤٦]، وثعلب، حول قضية (خبر لا) التي لنفي الجنس، وتَمَثَّلت في هذا السؤال(هل يجوز تعريف خبر لا؟)، ومن النصوص الواردة في هذه المُناظرة نرى أَنَّ المازنيَّ يشترط أَنَّ يكون الخبر نكرة ليوافق العموم في لا، أَمَّا ثعلب فهو يُجير تعريفه وهذا ما دلتْ عليه نصوص المُناظرة. بقول راوي الخبر الذي نقله عن المازني قائلًا:((**وَقَالَ: قَالَ الْأَخْفَشُ رَوَاهُ رِوَايَةً: لَا مَوْضِعَ صَدَقَةٍ. قَالَ : هُوَ عِنْدِي ظَرْفٌ ، كُنْهُ قَالَ : لَا أَنْتَ فِي أَنْتَ مَوْضِعُ صَدَقَةٍ . وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى تَكْرِيرِ لَا ، لِأَنَّهُ كَالْمِثْلِ لِأَنَّ لَا إِذَا وَقَعَتْ عَلَى مَعْرِفَةٍ فَلَا بُدَّ مِنْ تَكْرِيرِ الْكَلَامِ فَأَنْتَ مَعْرِفَةٌ وَلَكِنَّهُ كَالْمِثْلِ ، وَالْمِثْلُ يَجِيءُ عَلَى خِلَافِ الْبَابُ**))[٤٧].

فحذف هذا النص لا يؤثر في حل الخلاف في الرأي؛ كونه لا يؤثر في سير الخطاب الذي جرى بين ثعلب والمازني حول خبر لا النافية للجنس الذي اختلفا فيه بل على العكس من ذلك فحذفه يجعل سير الخطاب أَيسر مما هو عليه قبل إعادة البناء.

الخاتمة:

حاولت هذهِ الدّراسة توضيح التحويل بالحذف الذي جاء به فرانز فان إيمرن، وروب غروتندورست في نظريتهما:(التَّداوليَّة الجَدليَّة) عبر تطبيقه على عدد من المُناظرات النَّحويَّة، وخرجتْ بعدد من النتائج يمكن إجمالها فيما يأَتي:

١ – أَظهرتِ الدّراسةُ أَنَّه يمكن تطبيق هذا النوع من التحويلات على المُناظرات النَّحويَّة .

٢ – بينتِ الدّراسةُ أَنَّ تطبيق تحويل الحذف يؤدي إلى التخلص من العبارات والجمل والفقرات والنصوص غير الأساسية، إِذْ يؤدي حذفها إلى سهولة سير مراحل حل الخلاف في الرأي، إذ لا يُؤدي هذا النوع من الحذف إلى فقدان جوهر القضية النَّحويَّة التي تدور حولها المُناظرة.

٣– أوضحتِ الدراسةُ أَنَّ التحويل بالحذف يؤدي إلى تقديم المُناظرات النَّحويَّة بصورة مُوجزة خالية من الحشو ممَّا ييسر على المتلقي فهمها.

٤– لاحظتِ الدراسةُ أَنَّ تحويل الحذف يساعد كثيرًا في تعيين أَجزاء المُناظرة التي تؤدي دورًا رئيسًا في عملية حل الخلاف في الرأَي.

الهوامش:

(١) يُنظر: نشأة النحو وتاريخ أَشهر النحاة: ٥٥، والنقد النحوي في فكر النحاة حتى نهاية القرن السادس الهجري، سيف الدين البرزنجي: ١٨.

(٢) نشأة النحو وتاريخ أَشهر النحاة، محمد الطنطاوي: ٥٠.

(٣) المُناظرات النَّحويَّة واللغوية بين الجَدليَّة والافتعال، عبدالحسين المبارك ، مجلة كلية الآداب ، المجلد٧ ، العدد٩: ٢٥١.

(٤) يُنظر: السفسطات من منظر تداولي جدلي، رشيد الراضي(ضمن كتاب الحِجاج مفهومه ومجالاته، تحرير: حافظ إسماعيل العلوي: ١/٤٢٥-٤٢٦) .

(٥) يُنظر: الحجاج بين الجَدليَّة الصّوريّة والجَدليَّة التَّداوليَّة، ربيعة العربي وأَشرف فؤاد: ١١٦.

(٦) الترجيح النحوي لآراء سيبويه في القرن الرابع الهجري دراسة في الحجاج اللغوي والجدل التداولي، أَحمد حسن خضير الشاوي:٨٦.

(٧) يُنظر: نظرية نسقية في الحجاج المقاربة الذريعية- الجَدليَّة:١٢٦

(٨) يُنظر: المصدر نفسه:١٣٢

(٩) الكتاب، سيبويه:٢/١٢٤.

(١٠) المقتضب، المبرد:٤/٣٠٢-٣٠٣

(١١) الأصول في النحو، ابن السراج:١/٢١٤-٢١٥

(١٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل:٢/٢٦٤

(١٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي:٢/٢٣٦.

(١٤) يُنظر: المرجع نفسه:٢/٢٣٥

(١٥) سورة سبأ: ٢٨.

(١٦) شذرات الذهب في أَخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي الدمشقي:٢/٤٠٧.

(١٧) وفيات الاعيان وانباء ابناء الزمان، أَبو العباس شمس الدين بن خلكان:٤/٣٣٧.

(١٨) مجالس العلماء، أَبو القاسم الزجاجي:١٧٣.

(١٩) المرجع نفسه:١٧٣.

(٢٠) الأصول في النحو:١/٧٢-٧٣.

(٢١) شرح المُفصل، ابن يعيش:١/٢٠٠.

(٢٢) أَسرار العربية، لأَبي البركات الأَنباري: ٧٧.

(٢٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:١/٥١٠.

(٢٤) شرح المُفصل:١/٣٠٨.

(٢٥) أَسرار العربية:٨٥.

(٢٦) شرح الرضي على الكافية، يوسف حسن عمر:١/٣٣٣.
(٢٧) الأَعلام قاموس تراجم، خير الدين الزركلي:٣/٢١٥.
(٢٨) تاريخ الفلسفة في الإسلام، ت. ج. دي يوز:١٠٩.
(٢٩) معجم الأُدباء، لياقوت الحموي:١٣/١٩٤.
(٣٠) المرجع نفسه: ١٣/ ١٩٦-١٩٧.
(٣١) الكتاب:١/١٢.
(٣٢) المرجع نفسه:١/١٦٤.
(٣٣) الأصول في النحو:١/١٢٢.
(٣٤) سورة إبراهيم:٤٧ .
(٣٥) معاني القرآن، الفراء:٢/٧٩-٨٠.
(٣٦) سورة القمر:٧.
(٣٧) معاني القرآن:٣/١٠٥.
(٣٨) المرجع نفسه:٤/٤٦٩-٤٧٠ .
(٣٩) الزمن النحوي في اللغة العربية، كمال رشيد: ٥١-٥٢.
(٤٠) شذرات الذهب:٣/٣٨٣.
(٤١) المرجع نفسه:٣/.٤٢٢
(٤٢) مجالس العلماء:٣٢٠.
(٤٣) يُنظر: المقتضب:٤/٣٦٢.
(٤٤) يُنظر: شرح المفصل:١/٢٦٣.
(٥٤) مغني اللبيب في كتب الأَعاريب، ابن هشام الأَنصاري:١/٢٦٤.
(٤٦) يُنظر: شذرات الذهب:٣/٢١٦.
(٤٧) مجالس العلماء:١٠٤.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم .

١. أَسرار العربية، أَبو البركات الأَنصاري، تحقيق: محمد بجهت البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق.
٢. الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٩٦م.
٣. الأَعلام قاموس تراجم، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ط١٥، ٢٠٠٢م.
٤. تاريخ الفلسفة في الإسلام، ت. ج. دي يوز، ترجمة: محمد عبد الهادي أَبو ريده، دار النهضة العربية، بيروت، ط٥، ١٩٨١م.

٥. الترجيح النحوي لآراء سيبويه في القرن الرابع الهجري دراسة في الحجاج اللغوي والجدل التداولي،أحمد حسن خضيرالشاوي،أطروحة دكتوراه،إشراف:محمد عبدكاظم الخفاجي،كلية الآداب/جامعة البصرة،العراق، ٢٠٢٤م.
٦. الحِجاج بين الجَدليَّة الصَّوريَّة والجَدليَّة التَّداوليَّة، ربيعة العربي ، وأَشرف فؤاد ، دار كنوز المعرفة ، عمان ، ط١، ٢٠٢٠م.
٧. الحِجاج مفهومه ومجالاته دراسة نظرية وتطبيقية في البلاغة الجديدة، إشراف: حافظ إسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث،٢٠٠٩م.
٨. الزمن النحوي في اللغة العربية، د. كمال عبد الرحيم رشيد، دار عالم الثقافة، عمان– الأردن، ٢٠٠٨م.
٩. شذرات الذهب في أَخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي الدمشقي، تحقيق: عبد القادر الأَرناووط، ومحمود الأَرناووط، دار ابن كثير، دمشق– بيروت، ط١، ١٩٨٦م.
١٠. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٩٨٠م.
١١. شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاز يوسف، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.
١٢. شرح المفصل، ابن يعيش الموصلي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ٢٠٠١.
١٣. الكتاب، سيبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.
١٤. مجالس العلماء، أَبو القاسم الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، دار التراث العربي، الكويت، ١٩٨٤.
١٥. معاني القرآن، أَبو زكريا الفراء، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٣م.
١٦. معجم الأُدباء، ياقوت الحموي، دار الفكر،ط٣، ١٩٨٩م.
١٧. مغني اللبيب عن كتب الأَعاريب، ابن هشام الأَنصاري، تحقيق: محمد يحيى الدين عبد الحميد، الدار النموذجية–المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩١م.
١٨. المقتضب، للمبرد، تحقيق:محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة احياء التراث الاسلامي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٤م.
١٩. المُناظرات النَّحويَّة واللغوية بين الجَدليَّة والافتعال، عبدالحسين المبارك، مجلة كلية الآداب، المجلد ٧، العدد ٩، العراق، ١٩٧٤م.
٢٠. نشأة النحو وتاريخ أَشهر النحاة، محمد الطنطاوي، دار المعارف، القاهرة، ط٢.
٢١. نظرية نسقية في الحجاج المُقاربة الذريعية– الجَدليَّة، فرانز فان إيمرِن، وروب غرُوتندورستْ، ترجمة وتقديم: عبد المجيد جحفة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت– لبنان، ط١، ٢٠١٦م.
٢٢. النقد النحوي في فكر النحاة حتى نهاية القرن السادس الهجري، سيف الدين البرزنجي، رسالة ماجستير، إشراف: علي عبيد العبيدي، كلية التربية/ جامعة ديالى، العراق، ٢٠٠٦م.
٢٣. همع الهوامع،جلال الدين السيوطي،تحقيق:أحمد شمس الدين،دار الكتب العلمية،بيروت–لبنان، ط١، ١٩٩٨م.
٢٤. وفيات الأَعيان وانباء ابناء الزمان، أَبو العباس شمس الدين بن خلكان، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٧٨م.